عنوان محاضرة : أبعاد الحكامة

للحكامة ثلاثة أبعاد رئيسية نوجزها في الأتي :

أولا : البعد الاقتصادي : يتعلق هذا البعد بشكل اتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر وغير مباشر في شكل النشاطات الاقتصادية للدولة ، ويؤثر هذا البعد في القضايا الاجتماعية ضمن مسارات تحقيق العدالة ومكافحة الفقر ، وتحسين نوعية الحياة ، فكثيرا ما كانت تركز الدراسات الصادرة عن البنك الدولي حول الدول النامية على ضرورة تضمين الحكامة لتحقيق التنمية وزيادة تسريع وتيرتها في هاته الدول ، كما ترجع تلك الدراسات ان تراجع التنمية يعود بالأساس إلى شكل منظومة الحكم التي تضعف فيها مؤشرات الحكامة .[1]

وهنا تعمل إدارة الحكامة من خلال تجسيد الدوافع الأساسية إلى تحقيق الاطمئنان والاستقرار في الاقتصاد ، وهو ما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة وصولاً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفعها [2].

ثانيا : البعد السياسي : يرتبط هذا البعد باتخاذ القرارات السياسية وتطبيق مختلف القوانين والتشريعات في الدولة ، استقلالية السلطات ، وحرية اختيار الممثلين ،[3]

كفاءة المؤسسات وشفافية ادارة الشان العام ، المساءلة والمحاسبة ، المسؤولية بالجزاء ، دولة الحق والقانون التي تحمي حرية التعبير، والراي المخالف ، دعم المعارضة السياسية وحمايتها ، انفتاح المؤسسات العمومية في علاقاتها مع جمهور المواطنين . أي أن البعد السياسي في صورته البسيطة يتعلق بالسلطة السياسية وشرعية تمثيلها .

ثالثا : البعد الإداري:

---

[1] - نبيل البابلي ، الحكم الرشيد : الأبعاد المعايير و المتطلبات ، تقارير سياسية ، اسطنبول : المعهد المصري للدراسات ، يناير 2018 ، ص 5 .

[2] - احمد جاسم محمد المطوري ، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق . مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 19 ، 2011 ، ص 9 .

[3] - نبيل البابلي ، مرجع سابق . ص 5-6 .

ويشمل إصلاح الإدارة بالقضاء على السمات السلبية التي تعرقل العمل الاداري وتضعف مستواه ، ويأتي في المقام الأول النهوض بجهاز الخدمة العامة ومستوى وشكل ما يقدمه من خدمة ، ووضع حد للمحسوبية وشخصنة المرفق العام والقضاء على البطء والروتين في انجاز المهام

كما ينطوي البعد الإداري للحكامة على إدخال أساليب تطوير وعصرنة الإدارة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأجهزة والإدارات ورقمنة المؤسسات الحكومية وضمان سيرها وتواصلها وفقا لما يضفيه التحول الرقمي من مزايا منها شفافية التعامل وزيادة تدفق البيانات ، سرعة الاستجابة في الخدمات التي يطلبها المواطنين ، ما يزيد من درجة رضا الجمهور على ما تقدمه الأجهزة والمرافق العامة من خدمة

يفضل بعض الباحثين استخدام مصطلح دعائم الحكامة والتي تشير إليها بـ : الدعائم الاقتصادية وما يرتبط به من عمليات صنع القرارات التي لها تأثير واضح على أنشطة الدولة في المجال الاقتصادي وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى ، الدعائم السياسية : وتتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة السياسات العامة في الدولة ، الدعامة الإدارية : وتتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات .[4]

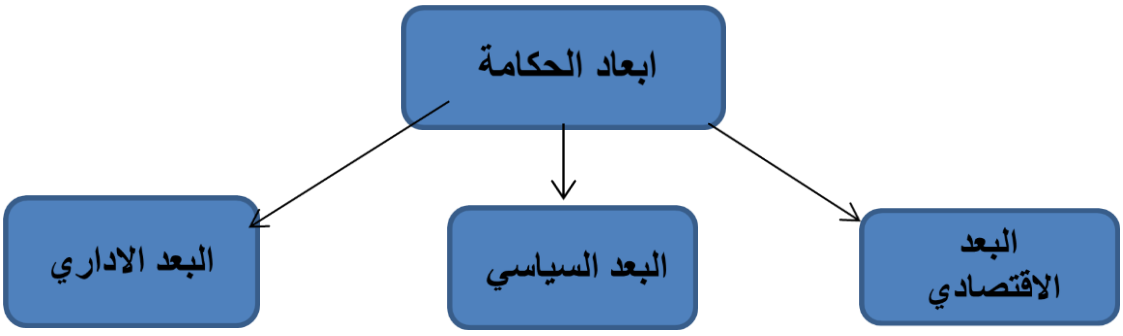

شكل يوضح : أبعاد الحكامة الثلاثة

[4] - سلوى شعراوي ، مرجع سابق . ص9 .